

تونس في 10 أفريل 2025

عدد 2025/284

بلاغ

اجتمع اليوم المكتب الوطني للنقابة التونسية لأصحاب الصيدليات الخاصة للتداول في المشاكل الراهنة والمتراكمة للقطاع، ولاتخاذ الخطوات المزمع اتباعها، في ظل تواتر القرارات الأخيرة التي تستهدف القطاع اجمالا وبشأن الحكم الجائر في قضية وفاة الخدج رحمهم الله وتقديم الصيدلي رؤوف الجماعي ككبش فداء.

وفي سابقة خطيرة تمسّ جوهر العدالة والحق، وتندّر بانهياء ثقة إطارات القطاع الصحي، ومن ضمنه الصيدلة، في مؤسسات الدولة، تلقّت نقابة الصيدلة، ومعها كافة بنات وأبناء القطاع، بذهول وغضب شديدين الحكم الاستثنائي الصادر ضد زميلنا الدكتور رؤوف الجماعي، في قضية وفاة الخدج رحمهم الله وصبر اهاليهم، في فاجعة عرّت حجم الإهمال المؤسساتي، وسوء التسيير، وعمق الفساد الذي ينخر المنظومة الصحية.

وإننا في نقابة الصيدلة نعلن، وبأعلى درجات الوضوح والصرامة ان رؤوف الجماعي جندي من جنود هذا الوطن لم يقم الا بعمله وما يمليه عليه قسم الصيدلي، ولم يتهرب من مسؤولياته ولم يتخلّى عن واجبه وإننا كصيدلة معرضون جميعا لما تعرض اليه زميلنا.

ومن هنا نوّكد :

- رفضنا المطلق والقاطع لهذا الحكم الظالم والجائر، الذي لا يستند إلى تحقيق نزيه أو استقراءات علمية كافية أو أدلة قطعية وذلك على حساب الحقيقة والعدل، في تجاهل صارخ لمخرجات لجنة الخبراء المكوّنة من 12 عضواً، والتي تم تكليفها رسمياً من قبل السلطات العمومية.
- إدانتنا الشديدة لمحاولة تبييض فشل المنظومة الصحية عبر التضحية بصيدلي بريء سعى بكل ما في وسعه لتأدية واجبه واعلم السلطات مرارا وتكرار منذ 2017 بكل النقائص، وتحويله إلى كبش فداء لتغطية أوجه الإهمال وسوء الحوكمة وشبهات تضارب المصالح وتغلغل اللوبيات.
- تحميلنا المباشر للمسؤولين عن المرفق الصحي ووزارة الإشراف آنذاك المسؤولية الكاملة عن هذه الفاجعة، نتيجة التمادي في التسيب وغياب الرقابة وغياب الحد الأدنى من معايير السلامة داخل المؤسسة الصحية المعنية.
- مساندتنا الكاملة لرؤوف الجماعي، الذي تمت ادانته «لزجره» و «لردع الآخرين» كما ورد في منطق الحكم الابتدائي.

ونؤكّد للرأي العام الوطني أنّ الصيدلة لن يكونوا وقوداً لتضليل العدالة وأنّ كرامة المهنة وسمة الصيدلي التونسي أعلى من أي مصالح ضيقة أو أجندات ظرفية وعليه:

قرر المكتب الوطني مساندة قرار ممثلي الصيدلة الاستشفائيين و الصيدلة الاستشفائيين الجامعيين عبر الانضمام والمشاركة في يوم الغضب المقرر ليوم 17 أفريل، وتمت الدعوة لاجتماع الهيئة الوطنية يوم 16 أفريل لاتخاذ ما تراه مناسباً، مع الدعوة الى جلسة عامة خارقة للعادة، للنظر في إمكانية إقرار الاضراب العام.

عن المكتب الوطني للنقابة التونسية لأصحاب الصيدليات الخاصة

Le Président
Guiga Mohamed Zouhair

